الفصل الثالث

القواعد التنظيمية للمالية العامة

تمهيد:

القواعد التنظيمية هى تلك التى تتصل بالربط بين الإيرادات والنفقات العامة والأساليب الفنية التى تستخدم فى هذا الربط ومن أهمها :

مادة (٢٠) : القاعدة الأولى : قاعدة التخصيص :

أ - المفهوم : يعنى بهذه القاعدة تخصيص إيرادات معينة لمواجهة نفقات محددة، وهى قاعدة أصلية فى النظام المعروض وتصل إلى درجة الإلزام بالنسبة للتكافل الاجتماعى.

ب- كيفية التخصيص : يتم التخصيص بإتباع أحد الأسلوبين التاليين :

الأول : تخصيص بعض الإيرادات لبعض أوجه الإنفاق، كأن تخصص إيرادات عائد الملكية الزراعية بالدولة إلى الإنفاق على النهوض بالزراعة من استصلاح الأراضى وتحسين التربة وشق الأنهار وصيانتها أو تخصيص ضرائب التضامن الاجتماعى للإنفاق عليه كما سبق.

الثانى : تخصيص نسبة معينة من كل أو بعض الإيرادات لأوجه إنفاق محددة، كأن يخصص الحد الأدنى السابق ذكره من الضرائب على الثروة النقدية والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والنشاط الاقتصادى، للإنفاق على التكافل الاجتماعى.

جـ- مزايا التخصيص :

أولاً : يؤدى التخصيص إلى الربط بين الإيرادات والنفقات بحيث تتأكد الحاجة إلى الإيراد من خلال مدى الحاجة إلى الإنفاق المخصص له.

ثانياً : يوفر المبرر القوى عند تقرير إيراد مثل فرض ضريبة أو الاقتراض فطالما كان الإيراد مخصصاً لنفقة معينة وهذه النفقة مطلوبة لتحقيق مصلحة عامة متحققة، يصبح تدبير الإيراد مبررا .

ثالثاً : يؤدى إلى عدم التفريط فى أى وجه من وجوه الإنفاق ذلك أنه إذا لم يخصص لهذا الوجه أو ذاك إيراد معين لبقى متغيرا تابعا لغيره من وجوه الإنفاق الأخرى وبالتالى ينفق على المتغير التابع ما يفيض عن المتغير الأصلى .

رابعاً : يساعد فى إعداد الموازنات العامة والرقابة على التأكد من حسن استخدام الموارد .

مادة (٢١) : القاعدة الثانية : قاعدة المحلية :

أ- المفهوم : يعنى بهذه القاعدة أن يختص كل إقليم من أقاليم الدولة ببعض الإيرادات التى تحصل فيه للإنفاق منها على الحاجات الخاصة به .

ب- كيفية التطبيق : يتم تطبيق هذه القاعدة إما بتخصيص نسبة من الإيرادات التى تحصل فى الإقليم لنفقاته، أو تخصص بعض هذه الإيرادات لنفقاته.

جـ- مزايا المحلية :

أولاً : تؤدى تطبيق هذه القاعدة إلى الحد من حالات التهرب الضريبى لثقتهم بأن ما يدفعونه يعود عليهم فى صورة خدمات عامة مباشرة يستفيد منها الإقليم الذى يعيشون فيه.

ثانياً : تؤدى إلى تشجيع وحفز أبناء كل إقليم محلى على المساهمة فى زيادة الموارد العامة من خلال الإيرادات التطوعية للعمل على رفع مستوى الإقليم الذى يعيشون فيه.

ثالثا : تعمل على رفع كفاءة الأجهزة المحلية الشعبية المسئولة عن إدارة ورقابة الأعمال الحكومية فى كل إقليم.

رابعاً : تؤدى إلى حسن تخصيص الإيرادات العامة لأن أبناء كل إقليم أدرى بحاجاتهم من الأجهزة المركزية.

خامساً : تعمل على تماسك أفراد المجتمع المحلى والمجتمع ككل لشعور المحتاجين بأن ما يقدم لهم من خدمات عامة قد تم تمويله من أموال أغنياء الإقليم الذى يعيشون فيه وبالتالى فإن ذلك يؤدى إلى المودة والإخاء بينهم.

مادة (٢٢) : القاعدة الثالثة : قاعدة تعدد الموازنات :

أ- يقوم النظام المالى المقترح متمشياً مع ما ذكر بالنسبة لقاعدتى التخصيص والمحلية، على وجود موازنات متعددة وليس موازنة واحدة تظهر بها الإيرادات والنفقات العامة المقدرة.

ب- هيكل الموازنات : يقوم هذا الهيكل على وجود الموازنات التالية :

ج- طبقاً لنوع الإنفاق.

د- موازنة التكافل الاجتماعى.

هـ- الموازنة الأساسية للدولة، وهذه تنقسم بدورها فرعيا إلى :

الأول : موازنة جارية : للموارد والنفقات المتكررة.

الثانى : موازنة رأسمالية : للموارد والنفقات الاستثمارية.

على أن تظهر فى كل موازنة منها الإيرادات المخصصة وأوجه الإنفاق المقابلة لها حسبما سبق ذكره فى قاعدة التخصيص.

و- طبقا للتقسيم الإقليمى.

ز- موازنة للتكافل الاجتماعى لكل إقليم من أقاليم الدولة.

ح- موازنة أساسية للخدمات الأخرى لكل إقليم من أقاليم الدولة.

ط- موازنة للحكومة المركزية.

ى- العلاقة بين الموازنات المتعددة.

ك- الفائض فى ميزانية التكافل الاجتماعى لإقليم معين ينقل لتمويل العجز فى موازنة التكافل الاجتماعى للأقاليم المجاورة الأقرب فالأقرب.

ل- الفائض فى موازنات التكافل الاجتماعى على مستوى جميع أقاليم الدولة ينقل لموازنة الحكومة المركزية لتمويل نفقات الدفاع وترسيخ القيم.

م- العجز فى موازنات التكافل الاجتماعى على مستوى جميع أقاليم الدولة يمول من موازنة الحكومة المركزية.

ن- الفائض فى الموازنة الأساسية لإقليم معين ينقل إلى الموازنة المركزية.

س- العجز فى الموازنة الأساسية لإقليم معين يمول من الموازنة المركزية.

ع - الفائض فى الموازنة الجارية لأى إقليم أو للحكومة المركزية ينقل للموازنة الاستثمارية.

مادة (٢٤) : القاعدة الرابعة : قاعدة التوازن :

المفهوم : وتعنى ضرورة توازن الإيرادات مع النفقات، والأصل فيها التوازن الكمى بمعنى أن تكفى الإيرادات العامة النفقات العامة.

أ- ولكن فى حالة خوف الفساد بوجود مخاطر تهدد أمن وكيان المجتمع فإنه يمكن زيادة النفقات عن الإيرادات لمواجهة درء هذه المخاطر وتمويل العجز الناشئ عن ذلك بفرض ضرائب مؤقتة أو أى تكليفات أخرى على الأفراد أو الاقتراض.

ب- فى حالة عدم وجود مخاطر ووجود عجز فى الموازنة فإنه يتم مواجهته بضغط الإنفاق.

ج- فى حالة وجود فائض فى الموازنة بعد إشباع جميع الحاجات العامة وبمستوى لائق فإنه يدخر للأجيال القادمة فى صورة احتياطى.

مادة (٢٥) : القاعدة الخامسة : قاعدة حماية المال العام :

أ- المال العام هو مال المجتمع .. والدولة وكيلة عنه فى إدارته وكل من الطرفين مسئول عن حمايته والمحافظة عليه وتوجيهه للصالح العام.

ب- تقوم الدولة بدورها فى حمايته من خلال تنظيم عملية الرقابة بواسطة أجهزة مركزية ومحلية.

ج- يقوم المجتمع بدوره فى حمايته من خلال المجالس الشعبية المحلية والمركزية.

د- على كل فرد من أفراد المجتمع مسئولية حماية المال العام كواجب يقتضيه حسن الانتماء للوطن وتمسكا بالقيم الأخلاقية.

هـ- يراعى حسن اختيار العاملين فى المال العام جباية وإنفاقاً من الأمناء الأكفاء وتتم مراجعة ثرواتهم باستمرار للتأكد من عدم الإثراء على حساب المال العام.